



## مداخلات لغوية تدليس ابن مالك

يُرْوَعُك هذا العنوان الذي تخيّرهُ الأستاذ القدير أبو قَصِيّ فيصل بن عليّ المنصور لكتابه؛ ولكنه يَرَوْعُهُ مقدمته وأخذك بأسلوبه الساحر، وبيانه الباهر، وحسن تخيره ألفاظه، وجمال سبك عباراته التي تجافت المحدثين، واحتذت سمت المتقدمين؛ فكأنه قادم من العصر الرابع أو قبله، جملة قصيرة آخذ بعضها بمنظومة رائعة تنسيك جفاف النحو وثقل معالجة العلوم الجادة.

وليس أمر بيوت ابن مالك التي نثرها في أعماله الغزيرة وجهوده العلمية التي تلقاها الناس بالقبول بخا العلماء؛ بل رابهم من أمرها ما راب غير واحد من أبناء عصرنا هذا؛ ولكن فضل الرجل ومكانه ما د بالأمر.

وإني أجد فيصلاً أحسن إذ بادر إلى القول «ومعاذ الله أن يكون غرضي الطعن في ابن مالك، أو الغرض شكك عالم جليل، وركنٌ باذخٌ من أركان النحو. وقلّ رجلٌ تعلم النحو بعده إلا وله في عنقه منّة، غير أن الجميع».

وليس هذا الكتاب الذي يضعه كاتبه بشجاعة بين أيدينا ثمرة تأمل عابر بل هو نتيجة بحث وتنقير وإحداً متصف بمنهج البحث العلمي السليم في إجراءاته وخطواته، عرض لنا في فصله الأول أدلة الوضع علماء الحديث من حيث معالجة السند والمتن، وكان من أدلة الوضع في السند التفرد والنسبة، وكان مر لفظه ومعناه، وفي اللفظ كانت الإشارة إلى أن منها المولد ومنها المكررة التي تشي بتكرارها بانتمائها اتصافها بقلّة الغريب وقلة اشتغالها بالأعلام وهذا مخالف لطريقة الشعر القديم، ومنها اجتماع أمور لا متعمدة، وأما المعنى فكان من أدلته شيوع معان بأعيانها كالمعاني الدينية، ومنها الانحصار في معانيه رداء بعض المعاني، وغثائتها، ومنها ما سماه تساق المعاني، ومنها استقلال الأبيات بالمعاني.

ولما استوى للباحث أمر فحص بيوت ابن مالك لفظها ومعناه أجاءه هذا إلى الحكم عليه في الفصل الثاني يبين فيه أن النظر العقلي للمسألة يفضي إلى ثلاثة أقوال لا بد فيها من التخير، فإما القول بأنّه وضعها وإما أنه وضعها للكذب، وإما أنه وضعها للتدليس، وأما القول الأول فيدفعه أن ابن مالك صرح بالاستدلال قوله «ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر:

ما جاد رأياً، ولا أجدى محاولةً

إلا امرؤ لم يضع دنيا، ولا ديناً» (1)

وأما القول الثاني فأبطله المؤلف بحجج غير قوية ليختار القول الثالث (التدليس)، فقال «وهو عندي الر يجوز العدول عنه». وحاول المؤلف التفرقة بين الكذب والتدليس؛ ولكنها محاولة غير مقنعة عندي؛ إذ الأمر بعد، إذ صاحب التدليس عندي أكبر ذنباً من الكاذب؛ لأن المدلس لم يصدقني القول، ثم صرفني

قوله.

ويعقد المؤلف فصلاً بالغ الأهمية يترتب على ما وصل إليه من كشف أمر بيوت ابن مالك، وهو الفصل أثرها عند ابن مالك نفسه وأثرها في من جاء بعده من النحويين، وجعل فصلاً رابعاً هو مسرد للبيوت مالك، منها ما يجزم بوضعها ومنها ما يظن بوضعها، وتحقيق بهذا الفصل أن يجعل ملحقاً بالكتاب لا ف ختم الكاتب عمله بجملة أمور من أهمها أن عدد البيوت التي تفرد بذكرها ابن مالك فلم ترد عند أحد قدي واضع هذه البيوت هو ابن مالك نفسه من غير تصريح بقائلها؛ فأوهم من جاء بعده أنها من أشعار العر لم يبتدع بسبب هذه البيوت أحكاماً جديدة؛ ولكن من جاء بعده عدّوها شواهد فرجحوا بها بعض الأقوال المؤلف إلى اطراح تلك البيوت، وأنا معه لا لأنني أوصد باب الاستشهاد أو أزويه في زمان أو مكان؛ نظامها من اللغة الطبيعية لا المصنوعة.

وكنيت اطلعت على بعض من الكتابات في العنكبوت ألمت بهذا الكتاب فلم تحسن تفهم غرضه ولا اهتدت في الكاتب لا الكتاب، ولم تقدم ما ينقض ما غزل، ولا ما يفلّ ما أبرم وقتل، وبمثل هذا فعلوا بسلفه نعي صاحب كتاب «صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي».

إن كان ابن مالك أخطأ في إيهامه فمعاصروه أخطأوا في توهمهم أيضاً، فما من رجل منهم راجعه في ونسبتها، وأولهم وأولاهم ابنه بدر الدين الذي انبرى لشرح خلاصته واستكمال ما نقص من تأليفه، وهم العجب.